التنوّع الهيكلي للاقتصاد الجزائري وآلية تفعيله لإحداث الإقلاع الاقتصادي –دراسة تحليلية–

The structural diversity of the Algerian economy and its activation mechanism to create economic takeoff - analytical study

شهرة ورتي [1] *، رياض موساوي [2]،

[1] جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي–تبسة (الجزائر)، مخبر المقاولاتية وإدارة المنظمات chahra.ouarti@univ-tebessa.dz

[2] جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي–تبسة (الجزائر)، مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة mriyadh209@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/04/06؛ **تاريخ المراجعة**: 2024/04/10؛ **تاريخ النشر**: 2024/06/30

ملخص: انّ مسألة الخروج من التبعية النفطية واحداث اقلاعا اقتصاديا لا يكون الاّ بتنوّع في سلة الانتاج ، والذي أصبح موضوعا يكتسي أهمية كبيرة في اقتصاد الجزائر الذي يهيّمن عليه المنتج الوحيد في عملية التصدير، اذ ترتبط عمليات التنمية على مدى ارتفاع او انخفاض أسعار هذا المنتج (النفط)، لذلك لم تكن حتمية تنويع الانتاج وهيكل الاقتصاد الجزائري اختيارا بل كان مفروضا لتحقيق قاعدة انتاجية بديلة للنفط تضمن استقرار الموازنة العامة، ومرونة وحصانة للاقتصاد ،خاصة بعد عديد الصدمات البترولية (1986و2014) وكذا الازمة الصحية العالمية covid19 التي تسببت في الاغلاق الجغرافي وتوقف سلسلة الامدادات من والى الخارج، حيث هدفت الدراسة الى ابراز أهمية احداث ديناميكية إنتاجية على مستوى مختلف القطاعات الواعدة، من خلال تسليط الضوء على اسهامات القطاع الخاص ودوره في تجسيد الإقلاع الاقتصادي كآلية تنموية في الاقتصاد وذلك باستخدام المنهج الوصفي و التحليلي، وتوصلت الدراسة الى أنّ مؤسسات القطاع الخاص قوّة فاعلة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وآلية لتنويع سلة الإنتاج وزيادة في القيمة المضافة للقطاعات، ممّا سمح برفع الصادرات خارج المحروقات.

الكلمات المفتاح : التنويع الاقتصادي، الإقلاع الاقتصادي، القطاع الخاص، المؤشرات الاقتصادية، الجزائر

تصنيف JEL : E23، E29

Abstract: The issue of exit from oil dependency and economic take -off is only a diversity in the production basket, which has become a topic that is of great importance in the Algerian economy, which is the only product in the export process, as development processes are related to the high or low prices of this product (oil) Therefore, the inevitability of diversification of production and the structure of the Algerian economy was not a choice, but rather was imposed to achieve an alternative oil production base that included the stability of the general budget, the flexibility and immunity of the economy, especially after many petroleum shocks (1986 and 2014) As well as the global health crisis Covid19, which caused geographical closure and stops a series of supplies to and from abroad,, where the study aimed to highlight the importance of productive dynamic events at the level of various promising sectors, by highlighting the contributions of the private sector and its role in embodying economic takeoff as a development mechanism in the economy, using the descriptive and analytical approach, where the study concluded that private sector institutions are powerful Acting in the formation of gross domestic product and a mechanism to diversify the production basket and an increase in the added value of the sectors, which allows the raising of exports outside the hydrocarbons..

Keywords: Economic diversification; Economic take off; private sector; economic indicators; Algeria.

Jel Classification Codes: E23 ،E29.

I– تمهيد:

للجزائر العديد من الإمكانيات التي تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني ونموّه، ولعّل أهم موارد الجزائر هي عائدات الثروات الباطنية للمحروقات، التي تعتمد عليها بصفة مفرطة كونها دولة ريعية بامتياز إلا أنّ ذلك لا يجعلها في مأمن عن الصدمات النفطية وتبعاتها من انخفاض المداخيل وعجز في تمويل الخزينة العمومية في حالة انخفاض الأسعار لعدم وجود البديل في هذه الحالة، لذلك عملت الحكومة الجزائرية على إعادة النظر في السياسات الاقتصادية المنتهجة وكيفية الخروج من نفق التبعية النفطية بإعطاء أولوية اقتصادية لقطاعات النشاط الاقتصادي ، التي تتوافر على إمكانات ومقّومات هائلة يمكنها أن تحل محل المحروقات ، ونقتصر هنا على الإمكانات المرتبطة بالقطاع الحقيقي المنتج كقطاع الفلاحة والصناعة ، التجارة النقل والخدمات .. لذلك، أصبح موضوع تنويع هيكل الاقتصاد وتباين الإنتاج يكتسي أهمية ومكانة كبيرة كبديل في الاقتصاديات الريعية حتى لا يبقى اقتصادها مرهون بتقلبات أسعار النفط، ولا يتحقق ذلك الاّ باشراك الفواعل في الاقتصاد كمؤسسات القطاع الخاص الذي أثبت مقدرته على الرفع من القيمة المضافة بمختلف القطاعات المنتجة والتي تشّكل قوّة دفع للتحوّل من الاقتصاد الريعي الى الاقتصاد المنتج يضمن تفعيل الإقلاع الاقتصادي ويسمح ببناء نموذج جديد يحقق التنمية المتوازنة ومداخيل تمويلية مستقرة للاقتصاد.

ومن هنا يمكننا طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى أهمية التنوّع القطاعي في بناء هيكل اقتصادي جديد خارج المحروقات؟ وماهي أهم الآليات لتفعيل الإقلاع الاقتصادي؟

I.1– فرضيات البحث:

سنحاول من خلال هذا البحث الالمام بجوانب الموضوع والإجابة على الاشكال المطروح بتبني الفرضيات التالية:

- من أهم أسباب التحّول نحو هيكل اقتصاد متنوّع في الإنتاج يعطي تحصين ومرونة للاقتصاد الجزائري.
- الاهتمام بالقطاعات المنتجة والقطاع الحقيقي يسمح بتنويع سلة المنتجات والمداخيل.
- القطاع الخاص عنصر فعّال نحو تحقيق الاقتصاد المنتج واحداث التوازنات الداخلية والخارجية. من خلال زيادة معدلات الناتج المحلي الإجمالي، القيمة المضافة، التشغيل، والصادرات خارج المحروقات.

I.2– أهداف البحث :

- اظهار الحتمية التنموية للتحوّل الى الاقتصاد المنتج، لأجل تحقيق اقلاع اقتصادي بعيدا عن النفط، يسمح بتنويع سلّة المنتجات والمداخيل للتقليل من حدّة الصدمات والأزمات المالية في حالة انخفاض أسعار البترول،
- ابراز أهمية القطاع الخاص كقوّة فاعلة نحو هذا التحوّل يضمن تنويع انتاجي يدخل في تكوين وزيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال القيمة المضافة المحدثة بمختلف القطاعات لزيادة الإنتاج وحجم الصادرات خارج المحروقات واحلال الواردات.

I.3–منهج البحث:

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي الذي يلائم طبيعة الموضوع من خلال عرض مختلف المفاهيم الخاصة بالإقلاع الاقتصادي والتنويع مع تحليل دور ومساهمة القطاع الخاص في بناء هيكل اقتصادي متنوّع يسمح بمعالجة الاختلالات في الاقتصاد الجزائري.

II – المفاهيم النظرية للتنويع، والإقلاع الاقتصادي:

II –1 التنويع الاقتصادي وأهم مؤشراته:

يقال عن اقتصاد ما أنّه "متنوّع" بطرق مختلفة تبعا لمجال التطبيق كما يلي:

- ✓ إذا كان الهيكل الانتاجي موزّع على أكبر عدد ممكن من الأنشطة الاقتصادية المختلفة عن بعضها البعض، بحسب طبيعة السلع والخدمات التي تنتجها.
- ✓ إذا كانت هناك الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل والتي من شأنها تعزيز قدرات الدولة ضمن التنافسية العالمية وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة (دفرور، شاهد، و الخطيب، 2017، صفحة 368).
- ✓ إذا كانت هناك سياسات الحدّ من الاعتماد على عدد محدود من المنتجات التصديرية التي قد تكون عرضة لتقلبات الأسعار، بسبب انخفاض الطلب الظرفي عليه (موسى و روابنية، 2016، صفحة 135).

وبناء على ما سبق يمكن القول أنّ "**التنويع الاقتصادي:**" عملية إحداث تغيرات هيكلية في البنية الاقتصادية والاجتماعية والعلاقات الإنتاجية التي ترافق النمو الكمي بهدف تحقيق الرفاهية أو تنويع مصادر الدخل عن طريق تبني أسلوب متوازن للتنمية الاقتصادية قائم على التكامل المدروس بين القطاعات والنشاطات المختلفة (الجوارين ف.، 2020) وعادة ما يكون لجهود التنويع الاقتصادي ثلاثة أهداف متداخلة، هي: تثبيت النمو الاقتصادي (حسبما يظهره استقرار معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي) وتوسيع قاعدة الإيرادات، ورفع القيمة المضافة القطاعية، لذلك فانّ التنويع الاقتصادي له العديد من المزايا على مستوى الاقتصاد الجزئي والكلي:

- ✓ فعلى مستوى الاقتصاد الجزئي يظهر التنويع استراتيجية تنافسية تهدف إلى توسيع تشكيلة منتجات المؤسسة واستهداف قطاعات سوقية جديدة في نفس الوقت؛
- ✓ أمّا على المستوى الكلي يزيد في مناصب الشغل. كما يظهر التحول الهيكلي لاقتصاد ما، باستغلال باقي الموارد الانتاجية غير المستغلة. وخفض تركيز الأهمية الاقتصادية للقطاع المهيمن في الاقتصاد.

II–2 مؤشرات التنويع الاقتصادي:

هناك عدة مؤشرات تدلنا على مدى التنويع الاقتصادي لأي دولة أهمها (أحمد و عزوز، 2018، صفحة 23) :

- ✓ معدل ودرجة التغير الهيكلي، كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي. إضافة إلى زيادة أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن. ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسبً القطاع، حيثما توفرت لنا البيانات الخاصة بذلك.
- ✓ درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط. ومن المفهوم أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن.
- ✓ تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة، لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط، ومن المؤشرات المفيدة الأخرى، وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الزمن، إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية.
- ✓ نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات، والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية. وبصورة عامة يدل الارتفاع المضطرد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي. على أن التغيرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته.
- ✓ تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.

- ✓ تغيّر ما للقطاع العام والقطاع الخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مؤشر هام لأن التنويع الاقتصادي ي ا زيادةً ضمن إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي.
- ✓ مقاييس الإنتاجية، حيث يمكن تطبيق هذه المقاييس خصوصا على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص، لتقييم معدل تنميته وتحديثه.

II– 3 الإقلاع الاقتصادي وأهم مراحله:

استخدم مصطلح الاقلاع الاقتصادي لدى الباحثين عند الحديث عن" التنمية الاقتصادية"، حيث شاع استعمال مصطلح " انطلاقة اقتصادية" او "الإقلاع الاقتصادي' (محمد ص.، 2019):

← **حسب الاقتصادي والتمان روستو**: تطرق في كتابه" مراحل النمو الاقتصادي 1956 الى مرحلة الإقلاع الاقتصادي باعتبارها أهم مرحلة في أي مجتمع بغض النظر عن اختلاف نظامه السياسي. (الزهراء و مدياني، 2018، صفحة 262) حيث اعتبرها:

- المرحلة التي تنهزم من خلالها القوى المقاومة للتقدم
- تتجلى مظاهر النمو والتغيير الجذري في بنية المجتمع بعدما تتحول العمالة إلى القطاعات الصناعية.
- يرى أنّ الإقلاع يرتكز على وسائل الاتصال والتكنولوجيا ومدى تطورها.
- تتميز هذه المرحلة بقصرها زمنيا من 20–30 سنة تقريبا، وهو ما يتطلب مجهودات متواصلة واستراتيجيات محكمة، ويشترط روستو للإقلاع وتحقيق التنمية ما يلي:
- ارتفاع مساهمة الاستثمار المنتج لينتقل من 5% الى أكثر من 10% الناتج المحلي بما يفوق عدد السكان.
- انشاء قطاعات صناعية تحويلية محركة تلعب دورا هاما في مرحلة الانطلاق وتساهم في رفع معدل النمو.
- مرافقة الانطلاق نجاح سياسي واجتماعي وثقافي يتمحور حول التنمية ويعمل على عصرنة الاقتصاد (جرار، 2018، صفحة 116)

← **حسب الاقتصادي "أكاماتزو'K–Akmatasu**: حيث وضع نموذج " الأوز الطائر" ليوضح مراحل الانطلاق الاقتصادي بالنسبة للدول النامية في ثلاث منحنيات رئيسية تحدد مسار البلد نحو النمو وتتمثل في (الفضيل، 2000، الصفحات 157–158) :

- **منحنى الاستيراد:** حيث يعكس هيكل الواردات استراتيجية النمو والتنمية المنتهجة من طرف البلد المعني .
- **منحنى الإنتاج:** يوضح مستو ى تطور القوى الإنتاجية وتركيبة المنتجات في اقتصاد البلد المعني .
- **منحنى الصادرات:** وهو يوضح نوعية سلة الصادرات التي يتم تصديرها الى الخارج ومدى تنافسيتها .

تعتبر هذه المنحنيات الثلاثة بمثابة الاحداثيات التي تحدد موقع كل بلد في مضمار النمو والتقدم من حيث الارتقاء والمسافة في إطار نموذج " الاوز الطائر"، ومن الجانب التحليلي يرتبط هذا النموذج بدورة الإنتاج التي عادة ما تمر بثلاث مراحل، والتي تبدأ باستيراد السلعة من البلد المتقدم ليحاول انتاجها على ارضه في مرحلة ثانية ثم يبدأ هذا الأخير في تصدير السلعة المنتجة الى البلدان الأقل تقدما والتي تنتمي الى أسراب " الأوز الطائر".

من خلال ما سبق يمكن استنتاج **العلاقة بين التنويع والإقلاع الاقتصادي:**

- ✓ الانطلاق الاقتصادي عملية تفاعلية تكاملية لعمل عدة عوامل في إحداث النقلة النوعية في اقتصاد متخلف، وهو ما تجسّده عملية التنويع في الاقتصاد عن طريق أشكال التنويع المختلفة (الأفقي، العمودي، الجانبي والشامل، الجغرافي والمالي.) (شارف، 2018، صفحة 37) .
- ✓ لا تكون هناك تنمية متجددة ومستدامة الاّ من خلال تطور تركيبة القوّى الإنتاجية ونوعية سلة الصادرات ومدى تنافسيتها في الخارج باستغلال الموارد المتاحة والمقوّمات الاقتصادية وهو ما ينظر الى الإقلاع الاقتصادي كنقطة البداية لتحقيق هذه التنمية المتوازنة ،المستمرة والمتجددة ذاتيا (الرحمن، 2013)،.

✓ التنويع الاقتصادي هو سبب لضمان مداخيل متنوّعة تكون فيها المخاطر موّزعة على العديد من القطاعات، وبذلك يكون هناك فك للتبعية النفطية وتحقيق اقلاع اقتصادي.

III– أهمية ودوافع التنويع الإنتاجي (القطاعي) في الاقتصاد الريعي:

انّ أهمية وضرورة التنويع الانتاجي تظهر من خلال عدة دوافع تساعد البلد على تقليص الاعتماد على (النفط) وعلى تجنّب المخاطر والتقلّبات الناتجة عن ذلك وأهمها (الجيوري، 2016):

III–1 تحقيق قاعدة انتاجية بديلة للنفط:

رغم المميزات الكثيرة التي يتميز بها البترول، وما حققه من إنجازات للدول التي تملكه بفضل العوائد المالية الكبرى التي يدرّها، الاّ انّ ميزة نضوبه تسقط كل الخصائص السابقة (حليمي، 2014، صفحة 76) ،حيث ترتبط نهاية النفط ونضوبه بالنضوب المادي الفيزيائي عندما يتم استهلاك النفط تماما وينتهي الاحتياطي في باطن الأرض ، او النضوب الاقتصادي التقني وذلك في حال تفوقت مصادر طاقوية أخرى عليه، فيتراجع على صعيد الاستهلاك ، وفي ظروف غياب مثل هذه القاعدة أو تضاءل الحاجة اليها ، أو عدم عقلنة استخدامها من قبل المنتجين والمستهلكين ،فإن النشاط الاقتصادي المحلي والعائدات تنخفض ممّا يؤثر سلباً على أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية للبلد، فالحل ما بعد النفط يكمن في تحقيق التنويع الاقتصادي وأن تكون هناك قاعدة إنتاجية أخرى بديلة قادرة على الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المحلية، الاقليمية والعالمية. وتحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة.

III–2 تحقيق الاستقرار للموازنة العامة:

تعتمد اقتصادات البلدان الريعية بدرجة كبيرة على صادرات الموارد الطبيعية (الخامات)، التي تساهم بدرجة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وفي تمويل النفقات العامة بشقيها الجارية والاستثمارية، والتي تتحدد اسعارها وخصوصاً النفط في الاسواق الخارجية ، ولذلك فان استقرار توازن الموازنة العامة في الدول النفطية يكون مرتبطاً بأسعار النفط، وهذا ما يجعل الموازنة شديدة الحساسية للصدمات الخارجية المتوّلدة عن تقلبات اسعار النفط، كذلك ان هذه الاخيرة تعيق تنفيذ الخطط المستقبلية لتلك الدول.لذلك تظهر أهمية وضرورة التنويع الاقتصادي لأجل تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها، من خلال تفعيل القطاعات المنتجة الأخرى ومساهمتها بنسبة تساوي نسبة مساهمة قطاع النفط في الموازنة العامة والناتج المحلي الاجمالي والصادرات، لتشجيع وتنفيذ البرامج التنموية عن طريق توفير الاموال اللازمة لذلك.

III –3 توفير آلية لتوزيع الدخل:

تأخذ الاعتبارات الإنسانية والاجتماعية دوراً أساسياً لدى صانعي القرارات والسياسات، اذ نجد أنّ قطاع النفط الذي يرتبط بالدولة بصورة مباشرة لا يستطيع أن يوّفر بمفرده آلية لتوزيع الدخل، الأمر الذي دفع الحكومات باستخدام قنوات مباشرة وغير مباشرة لتوزيع الدخول الاّ انّ أغلب الدول النفطية لم توّفق في تحقيق ذلك، لذا فالتنويع بعيداً عن النفط من شأنه أن يؤدي الى تنمية قطاع خاص قادر على تقليل أبعاد هذه المشكلة، فضلاً عن ذلك يقلل التنويع الاقتصادي المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

III –4 تحصين ومرونة للاقتصاد:

فالتنويع هو هدف ضروري تسعى لتحقيقه معظم الدول النفطية فهو يُحصِّن الاقتصاد ويعطيه المرونة للتكيف ومواجهة التغيّرات والظروف الداخلية والخارجية بفضل تنوّع مصادر الدخل، والأهم من ذلك أنه يخلق فرص عمل في جميع القطاعات تستوعب الأيدي العاملة الباحثة والمؤهلة عن هذه الفرص، ممّا يُقلّص من البطالة، زيادة القيمة المضافة المحلية، زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمعنى آخر ان التنويع الاقتصادي يعمل على بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية، بعيداً عن النفط من خلال تشجيع الاستثمارات و تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة ومتجددة اقليميا واجتماعيا تعود بالفوائد على الجميع.

IV– واقع اسهامات القطاعات خارج المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي:

احتاجت الجزائر، شأنها شأن الدول النفطية ، إلى التحوّل نحو اقتصاد أكثر تنوّعاً لزيادة فرص العمل من جهة ومن جهة أخرى تحقيق مداخيل تضمن تمويل التنمية، فهو أمر غاية في الأهمية لمواجهة الصدمات البترولية والأزمات المفاجئة مثل جائحة كورونا ، حيث تفاقمت تحديات النمو ، لرفع درجة التنويع القطاعي ، واستعادة توازنات الاقتصاد الكلي، فمنذ عام 2020، اتخذت الحكومة الجزائرية خطوات لتعزيز الاستثمار الأجنبي والمحلي من خلال إصدار قانون جديد للهيدروكربونات، ورفع القيود على الملكية الأجنبية للشركات المحلية جزئياً، واعتماد قانون جديد للاستثمار. وفي الوقت نفسه جعلت خطة العمل الحكومية في 2021 نموذج التحوّل إلى التنويع وإحداث الإقلاع الاقتصادي أولوية إنمائية (فنك، 2021). ومن خلال الجدول التالي نبيّن مدى مساهمة القطاعات المنتجة خارج المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (PIB) بالنسب المئوية، والذي يعتبر أهم مؤشرات التنمية بالنسبة للاقتصاد الجزائري:

الجدول (1): مساهمة (%)القطاعات في تكوين(PIB) للفترة 2016 –2021

القطاعات الكبرى	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الفلاحة، الغابات والصيد	12.2	11.8	12.0	12.0	14.1	13.0
المحروقات	17.3	19.6	22.4	19.3	14.00	21.5
الصناعة	5.6	5.5	5.6	5.9	6.3	5.8
الاشغال العمومية والبترولية	11.8	11.7	11.6	12.2	13.0	12.3
الخدمات السوقية	27.6	27.4	26.4	27.5	26.2	24.4
الخدمات غير السوقية	17.5	16.3	14.8	15.4	18.3	15.8

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على معطيات: الديوان الوطني للإحصاء، الحسابات الاقتصادية للسنوات المذكورة، نشرة رقم 933،
تاريخ الاطلاع:2022/09/18 متاح على الموقع: https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنّ **قطاع المحروقات** عرف انخفاضا كبيرا منذ سنة 2019، وذلك للتداعيات الناجمة عن وباء كوفيد-19 التي انعكست سلبا على مستويات الناتج في القطاع النفطي ،حيث بلغ أدنى مستوياته منذ 2016 ليبلغ سنة 2020 نسبة 14% فقط من الناتج المحلي الإجمالي بعدما كان 19.3 سنة 2019، وبإنتاج 1.022 مليون برميل يوميًا إلى 897 ألف برميل يوميًا في عام 2020م (فنك، 2021) ، هذا ما أدّى الى زيادة الصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها الجزائر بسبب الاعتماد المفرط على هذا القطاع ، وبالمقابل فانّ :

–قطاع الفلاحة قد سجّل ارتفاعا ملحوظا في سنة 2020 (في عزّ الأزمة)حيث حقق نموّا بنسبة 14.1% من الناتج المحلي الإجمالي تضاهي قطاع المحروقات ،وهي نسبة جد هامة مقارنة بالسنوات الماضية والتي لم تحقق الاّ 12.2% سنة 2016 كأعلى نسبة في الظروف العادية لسنوات الدراسة ، حيث تعكس إرادة الدولة و الأفراد بالاستثمار في هذا القطاع ، ويعتبر قطاع الزراعة ثاني قطاع اقتصادي بعد النفط خاصة الزراعة الصحراوية التي أثبتت نجاحها في السنوات الأخيرة حيث وصلت مداخيل الفلاحة الاجمالية سنة 2021 ما يقارب 26 مليار دولار أي 3.496 مليار دج (وكالة الأنباء الجزائرية، 2022) وهو ما عادل تقريبا مداخيل المحروقات في هذه السنة ، لذلك تمّ التركيز على الشعب الفلاحية الاستراتيجية واسعة الاستهلاك بتدعيمها بالتكنولوجيا والمرافقة التقنية واللوجستية من أجل ضمان وفرة الإنتاج ، حيث تمّكن من تحقيق متوسط نموّ في العقد الأخير وصل إلى 2.7%، مع تغطية الاحتياجات الغذائية للبلاد بنسبة 73%، وذلك بفضل عودة ارتفاع معدل اليد العاملة بالزراعة في الأعوام الأخيرة خصوصا خلال الجائحة، إذ ارتفع من 900 ألف عامل في 2018 إلى 2.6 مليون مع نهاية 2021 (الجزيرة، 2022)، بفضل القطاع الخاص الذي أولت الدولة الجزائرية اهتماما بالغا بتحفيزه على الاستثمار في هذا النشاط ،خاصة في جنوب البلاد (صحراء الجزائر) الذي باتت منذ العقد الأخير قطبا زراعيا قلب معادلة الزراعة في الجزائر، وعلى رأسها ولاية "وادي سوف" والتي تعرف بـ"سلة غذاء الجزائر"، وبشكل عام أظهرت العديد من الدراسات زيادة في مختلف المنتجات الزراعية وتنوّعها، كذلك الدور الذي تلعبه الزراعة في الاقتصاد الوطني ومع ذلك يبقى ضئيلا ومحدودا مقارنةً بإمكانيات القطاع والنتائج المعوّل عليها في البرامج التنموية المخطّطة.

– أمّا **قطاع الصناعة** فقد ساهمت سنة 2021 بنسبة 5.8 % وهي نسبة معقولة وفي تطور بالرغم من انخفاضها مقارنة بسنة 2020 حيث سجلت أعلى نسبة في سنوات الدراسة مقدرة بـ6.3% بالرغم من جائحة كورونا والاغلاق العالمي لإمدادات المواد الأولية والمواد نصف المصنعّة، لكن هذا القطاع كان إيجابيا خلال سنوات الجائحة وأثبت مقدرته على تحدّي الأزمات مقارنة بمساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في الظروف العادية والذي كانت تتراوح بين 5.6% و5.5 % وذلك بفضل ارادة البناء والاتكّال على الذات من القطاع الخاص وأصحاب المهن والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وبفضل المرافقة التحفيزية للدولة في مجال الاستثمار في مختلف الشعب الصناعية حيث بلغ عدد المؤسسات الصناعية سنة 2021 (110000) مؤسسة موّفرة بذلك 587000 منصب شغل (وزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني، 2022) لذلك كان لها الفضل الكبير في تسجيل هذا النمو أهمها الصناعات الاستهلاكية الخفيفة(الغذائية، النسيجية، الجلود والورق...الخ)،

– أمّا بالنسبة لمساهمة **الخدمات السوقية** المتمثلة في النقل والمواصلات، التجارة، الفندقة المطاعم والمقاهي، الخدمات المقدمة للأسر والمؤسسات، فقد كانت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة .27.5% سنة 2019 و26.2% سنة 2020، والتي بقيت محافظة على حصتها بالنسبة (PIB)بعدما كان لأزمة كورونا 2019 الأثر الكبير على هذا النوع من نشاط الأفراد كثيف العمالة والذي يضم أكبر عدد من المشاريع الخدمية المملوكة للشباب وصغار المستثمرين الخواص.

ممّا سبق فانّ القطاعات المنتجة خارج قطاع المحروقات قادرة على أن تساهم بشكل فعّال في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بنسبة كبيرة وزيادة الإنتاج وتنويعه مما يسمح بتنويع المداخيل من هذه القطاعات على عكس قطاع النفط وذلك بقيادة واشراك مؤسسات القطاع الخاص.

الشكل 1: توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات خلال الفترة 2010–2021.

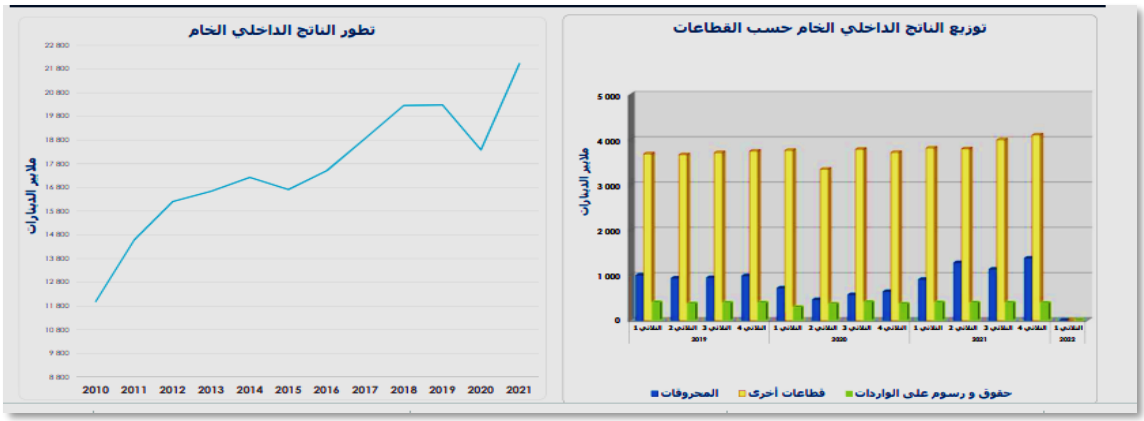

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 57، مارس 2022، تاريخ الاطلاع 2023/02/10، متاح على الموقع:
https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm

V– القطاع الخاص آلية تنموية لتفعيل التنوّع القطاعي:

تواجه الجزائر أكبر تحدي لها في ضرورة توجيه الاقتصاد الوطني نحو القطاعات الاستراتيجية القادرة على تنويع انتاجها ومداخيلها و التي تستوعب بدورها نسبة كبيرة من العمالة ، وذلك بالاعتماد على القطاعات الاقتصادية المنتجة خارج قطاع المحروقات بسبب عدم استقرار أسعار المواد الطاقوية ، لذلك تعمل الدولة على تحفيز الاستثمار الخاص لتشجيعه و الاستفادة منه بأكبر قدر ممكن كشريك في العملية الاقتصادية ، حيث يعرّف على أنه:" الإضافة الى الطاقة الإنتاجية والموارد البشرية للمجتمع، والتي تقوم به شركة خاصة أو مشروع مشترك،

ويطلق عليه مشروع استثماري خاص بهدف تحقيق الربح أساسا خلال فترة زمنية مستقبلية" (منشى، 2019، صفحة 16)، كما تتضّح أهمية هذا النوع من الاستثمارات من خلال المميزّات التالية (وزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني، 2022):

- ✓ تطوير قطاعات النشاطات ذات الأولوية وذات قيمة مضافة عالية
- ✓ تثمين الموارد الطبيعية والمواد الأولية المحلية، وتقليص استيرادها من الخارج خاصة المشروعات الصغيرة
- ✓ تفعيل استحداث مناصب الشغل الدائمة وترقية كفاءات الموارد البشرية،
- ✓ إعطاء الأفضلية للتحويل التكنولوجي وتطوير الابتكار واقتصاد المعرفة، و تعميم استعمال التكنولوجيا.
- ✓ القدرة الكبيرة على الانتشار الجغرافي بين المدن والقرى وضمان تنمية إقليمية مستدامة ومتوازنة.
- ✓ تحقيق فوائض نقدية من الأفراد والمؤسسات يمكن الاعتماد عليها في رفع المدخرّات الوطنية.
- ✓ دخول بعض الأنشطة الى الاقتصاد الرسمي في ظل قوانين وتشريعات حمائية وتحفيزية يعزز من الاستثمار.
- ✓ تدعيم وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني ورفع قدرته على التصدير.

وتحقيقا لكل ما سبق فانّ قوانين الاستثمار منذ 2016 تعمل على تذليل الصعوبات الإدارية والتمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات لزيادة مشاركتها في العملية الاقتصادية ، حيث تعوّل الدولة كثيرا على هذا القطاع في خلق مشاريع جديدة واحتواء الكفاءات واستغلالها لتدعيم القدرات الإنتاجية خاصة في ظل عدم قدرة الدولة على استيعاب جميع الطاقات البشرية ، حيث يلاحظ من خلال الجدول أدناه نجاح و تمكّن القطاع الخاص من تسجيل أكبر عدد للمشاريع موّزعة على مختلف القطاعات الاقتصادية حيث بلغت 1873 مشروع من النسيج الاقتصادي خلال سنة واحدة فقط(2021) ، أي بنسبة 99.79 % من مجموع المشاريع، بينما لم يساهم القطاع العام الاّ بـ 3 مشاريع وهو عدد يكاد لا يذكر، كما سمح القطاع الخاص بتوفير مناصب شغل فاقت 98%، من الإجمالي أي توفير 46148 منصب شغل وهي نسبة هامة جدا لامتصاص البطالة وترقية كفاءات الموارد البشرية، وتوجيهها الى قطاعات النشاطات ذات الأولوية وذات القيمة المضافة العالية مثل الفلاحة والصناعة، من خلال تثمين الموارد الطبيعية والمواد الأولية المحلية،

الجدول (2): حصيلة المشاريع الإنتاجية للقطاع الخاص سنة 2021

القطاع	عدد المشاريع	النسبة%	القيمة بالمليون دج	النسبة %	مناصب الشغل	النسبة %
خاص	1873	99.79	514091	97.73	46148	98.79
عمومي	3	0.16	6275	1.19	205	0.44
مختلط	1	0.05	5661	1.08	358	0.77
المجموع	1877	%100	526027	%100	46711	%100

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على النشرة الإحصائية لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تاريخ الاطلاع:2023/01/05، متاح على الموقع:
https://www.industrie.gov.dz/wpcontent/uploads/documents/bis/BIS

تنوّعت حركة نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من انشاءات جديدة والتي بلغت خلال سنة 2021 (1100) مؤسسة جديدة ، و768 توّسعت في نشاطها القائم أصلا نتيجة لتحقيق أرباح ومزايا تحصلت عليها من طرف أجهزة دعم هذا النوع من الاستثمار بالذات التي وضعتها الدولة الجزائرية من أولويات اهتماماتها من أجل مرافقتها وتمويلها، لما له من أهمية بالغة في خلق فرص عمل جديدة ومستدامة باستدامة المؤسسة واستغلال للطاقات الحيوية والإمكانات المادية وكذا تعظيم أوجه التكامل والتشابك بين المشاريع القطاعية لتوسيع قاعدة الإنتاج وتحقيق التنويع الاقتصادي، كما أنّ مؤسسات القطاع الخاص تستحوذ على نسبة 99.98%من تركيبة النسيج الاقتصادي في الجزائر مقابل 0.02% فقط للقطاع العام، و يمثّل الأشخاص المعنويين(مؤسسات) نسبة 56.01% بينما يساهم أصحاب المهن الحرّة والأنشطة الحرفية بنسبة 43.97% (وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، 2022)حيث توّزع على القطاعات المنتجة محدثة نمو في تعداد المؤسسات خلال سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 ، كما يوّضحه الشكل التالي:

الشكل 2: تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2021

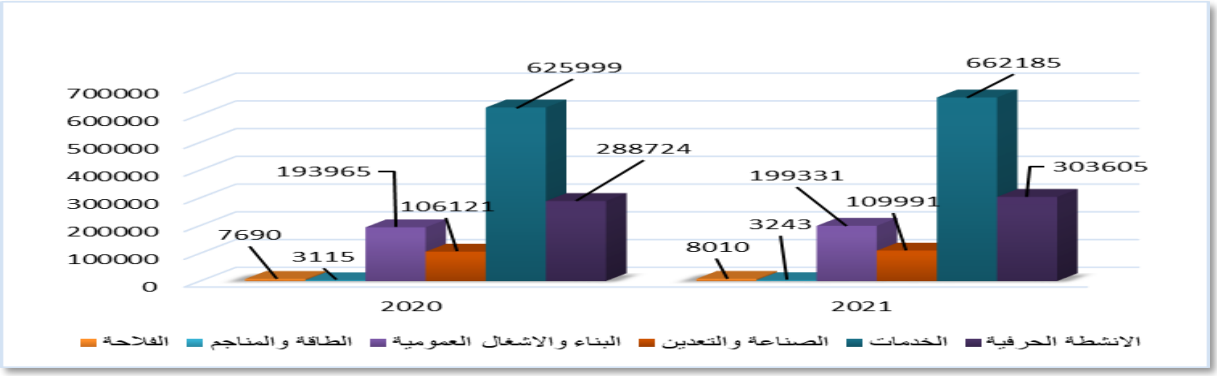

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على النشرة الإحصائية لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تاريخ الاطلاع:2023/01/05، متاح على الموقع:https://www.industrie.gov.dz/wp content/uploads/documents/bis/BIS

V –1 مساهمة القطاع الخاص في تحقيق القيمة المضافة خارج المحروقات:

تعتبر الجزائر القطاع الخاص قاطرة للنمو الأكثر ديناميكية لما له من دور فعّال في توفير مناصب عمل جديدة باستغلال رأس المال البشري الذي يعمل على زيادة الإنتاج في مختلف القطاعات (الفلاحة، الصناعة، التجارة، البناء والتشييد.....الخ) و تحقيق أرباح القطاع الخاص وبالتالي تحقيق القيمة المضافة المنشودة من وراء هذا النوع من الاستثمارات، زيادة التنويع الاقتصادي وتعزيز صلابة الاقتصاد الجزائري، حيث يوّضح الجدول رقم(3) مساهمة القطاع الخاص في تحقيق القيمة المضافة بالنسب والأرقام موّزعة على مختلف القطاعات مقارنة بالقطاع العام:

الجدول(3): القيمة المضافة خارج المحروقات (%) خلال الفترة 2018 –2020

القطاعات	الشكل القانوني	2018 (%)VA	2019 (%)VA	2020 (%)VA
الفلاحة	عام	0.73	0.73	0.55
	خاص	99.27	99.27	99.45
الصناعة خارج المحروقات	عام	48.78	49.43	47.18
	خاص	51.22	50.57	52.82
البناء والاشغال العمومية	عام	16.65	17.65	17.75
	خاص	83.35	82.35	82.25
النقل والاتصالات	عام	1.52	15.05	14.70
	خاص	98.48	84.95	85.30
التجارة	عام	5.94	5.89	8.33
	خاص	94.06	94.11	91.67
الخدمات	عام	19.99	19.86	20.90
	خاص	80.01	80.14	79.10
اجمالي القيمة المضافة خارج المحروقات	عام	14.7	15.0	15.0
	خاص	85.3	85.0	85.0

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على معطيات: الديوان الوطني للإحصاء، للسنوات 2020،2019،2018، نشرة رقم 933، تاريخ الاطلاع:2022/09/18 متاح على الموقع:https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أنّ القطاع الخاص يسيطر تماما على جميع القطاعات المنتجة تفوق 99% خلال السنوات 2018، 2019 و2020 مقارنة باستثمارات القطاع العام الذي لا يكاد يذكر بنسب لا تتراوح 0.55% في قطاع الفلاحة ولا تتعدى 50% في قطاع الصناعة حيث أثبت القطاع الخاص فعّاليته على جميع المستويات لزيادة الإنتاج وتنويعه بزيادة الاستثمارات، خاصة قطاع الفلاحة حيث وصلت مداخيله الاجمالية سنة 2021 ما يقارب 26 مليار دولار أي 3.496 مليار دج (وكالة الأنباء الجزائرية، 2022) وهو ما عادل تقريبا مداخيل المحروقات في هذه السنة، وهذا ما يسمح بتنويع مصادر الدخل وفك تبعية الاعتماد على النفط،

لذلك أولت الدولة الجزائرية اهتماما بالغا باشراك وتحفيز القطاع باعتباره محرّكا لتحقيق القيمة المضافة في جميع القطاعات وتنويع القاعدة الانتاجية :

الشكل 3: منحنى تطور القيمة المضافة للسنوات 2015-2020

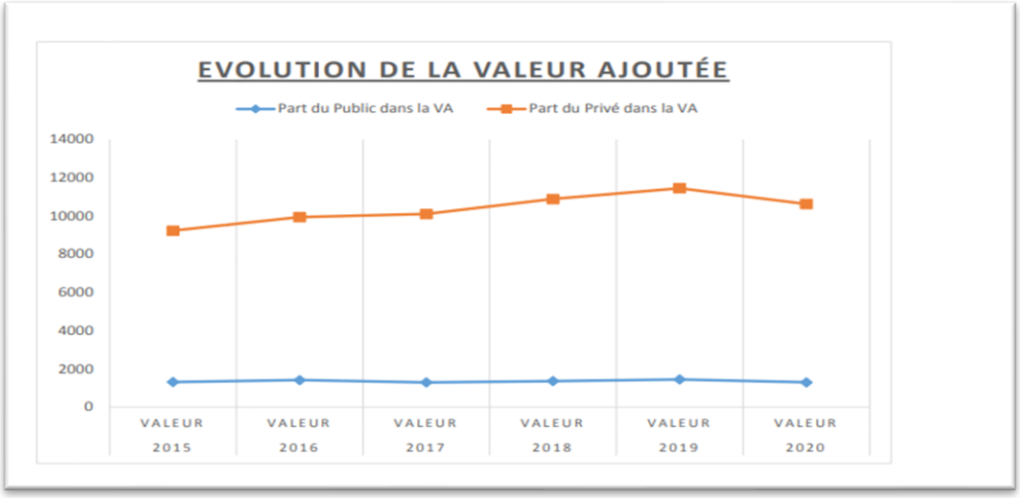

المصدر: النشرة الإحصائية لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 40، سنة 2022.

V-5 مساهمة القطاع الخاص في تنوّع هيكل الصادرات ورفع معدلات التصدير:

انّ السياسات الاستثمارية التي وضعتها الدولة الجزائرية للخروج من نفق التبعية النفطية بعد حصر إيراداتها بشكل كلي في الإيرادات النفطية، أثبتت قدرتها على توجيه الاستثمار والمستثمرين الى قطاعات واعدة ولكنها مهملة ومهمّشة، من خلال استغلال المقدرات الكبيرة والامكانيات البشرية والمادية المعتبرة التي تتمتع بها الجزائر، والعمل أكثر على رفع كل العراقيل والقيود التي يمكن أن تعترض رجال الاعمال في عمليات الإنتاج والتصدير. حيث تؤكد الأرقام في السنوات الأخيرة أنها تستطيع تحقيق الأهداف المرسومة لسنة 2030 وأكثر بفعل مؤسسات القطاع الخاص التي تساهم بـأكثر من 85%من القيمة المضافة الناتجة عن مختلف القطاعات، حيث سمحت هذه النسبة برفع من نسبة التصدير خارج المحروقات خاصة سنة 2021 لتبلغ 5035 مليون دولار وهي نسبة لم تسجلها الجزائر منذ الاستقلال وهذا المنحى الايجابي يترجم من خلال تطور الصادرات خارج المحروقات التي بلغت مستويات متباطئة ولكنها معتبرة كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (4): الحصص النسبية للصادرات خارج المحروقات للفترة (2017-2021) (بالمليون دولار)

السنة	2017	2018	2019	2020	% التغير لسنة	2021
صادرات خارج المحروقات	1367	2218	2581	2256	2019 و2020	5035
المواد الغذائية	350	373	407.85	442.59	▲ 8.52	/
المواد الخام	73	93	95.95	71.52	▼ 25.46	/
المنتجات نصف المصنعة	845	1626	1956.92	1611.18	▼ 17.67	/
سلع التجهيزات الزراعية	0	0	0.25	0.32	▲ 26.28	/
سلع التجهيزات الصناعية	78	90	82.97	90.81	▲ 9.46	/
سلع استهلاكية غير الغذائية	20	33	36.42	39.06	▲ 7.25	/

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على: احصائيات الجمارك للتجارة الخارجية للجزائر للسنوات المذكورة،
تاريخ الاطلاع 2023/02/20 متاح على الموقع: http:// www.douane.gov.dz

وعلى صعيد التوزيع السلعي فقد تطورت حصص الصادرات خارج المحروقات منذ 2017 في العديد من الشعب الإنتاجية حيث سجلت ارتفاعا متباطئا لكنه متواصلا من 1367 مليون دولار الى 2581 سنة 2019 لتنخفض مداخيل الصادرات خارج المحروقات سنة 2020 الى 2256 مليون دولار، وذلك بسبب كورونا2019 (سنة الاغلاق الجغرافي) ثم تعاود الارتفاع الى الضعف تقريبا سنة 2021 محققة بذلك مداخيل بالعملة الصعبة 5035 مليون دولار أي بارتفاع 12.3% من اجمالي الصادرات محققة مداخيل تقدر بـ2.9 مليار دولار خلال الثمانية أشهر الاولى فيما تم تسجيل 1,34 مليار دولار في نفس الفترة من سنة 2020.أي بزيادة مقدرة بـ118 %، (وزارة التجارة وترقية الصادرات، 2021) وذلك بفضل الزيادة المحدثة في شعبة المواد الغذائية بنسبة 8.52%، وسلع التجهيزات الزراعية والتجهيزات الصناعية بنسبة 26.28% و9.46 % على التوالي وكذا السلع الاستهلاكية الأخرى غير الغذائية بـزيادة قدرها 7.25 %. حيث أنّ انخراط مؤسسات القطاع الخاص في عملية تنويع سلة المنتجات وأنواع الخدمات عزّزت من ارتفاع مداخيلها بشكل يضاهي وينافس المداخيل البترولية خصوصا بعد الحرب الروسية الأوكرانية سنة 2021 كما يبينه الشكل الموالي:

الشكل 4: تطور نمو (%) الصادرات خارج المحروقات للفترة 2012–2022

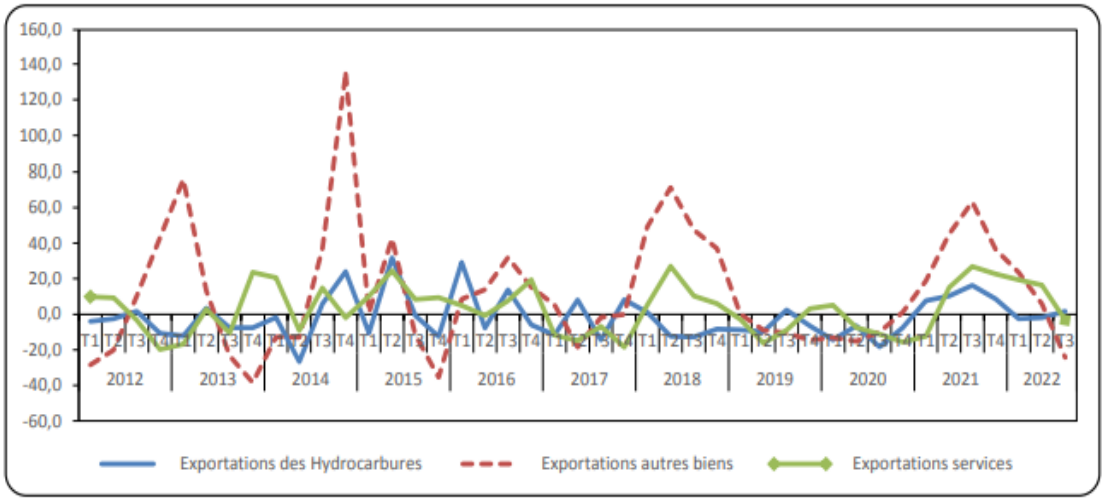

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، الحسابات الوطنية الثلاثية 2022، نشرة رقم 985، تاريخ الاطلاع: 2023/03/10، متاح على الموقع:

https://www.ons.dz/IMG/pdf/CNT3T2022

والملاحظ من الشكل أعلاه، أنّ صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات خلال السداسي الأول بلغت أكثر من 3.5 مليار دولار أي بنحو 50% من الهدف المسطر من السلطات الجزائرية وهو بلوغ 15 مليار دولار في السنوات القادمة للتخلص من التبعية النفطية محققة ارتفاع بنسبة 48.3 % من اجمالي الصادرات سنة 2022 مقارنة بالفترة نفسها لسنة 2021 والتي بلغت 17,480 مليار دولار، وبذلك فانّ الميزان التجاري قد حقق فائض لأول مرة منذ سنوات قيمته 5.689 مليار دولار بعد تسجيله عجزا مقدرا بـ1.348 مليار دولار سنة 2021 (الجمارك الجزائرية، 2022)، بالمقابل فانّ الارتفاع المحسوس في الواردات راجع إلى تصاعد أسعار المواد المستوردة في السوق الدولية، بفعل الأزمة الروسية الأوكرانية وتضاعف أسعار النقل والشحن البحريين واستمرار نقص الحاويات في العالم، كما أوضحت مصالح الجمارك للتجارة الخارجية أنّ احتياطات الصرف تغطي 12 شهرا واردات السلع والخدمات، وبذلك تعد هذه الأرقام مكسبا مهما للجزائر بالنظر للسياق العام للاقتصاد الوطني والعالمي، حيث كان للقطاع الخاص بمختلف مؤسساته التأثير الإيجابي في تجسيد التنويع والرفع من تنافسية البضائع والسلع الجزائرية المنتجة والقابلة للتصدير، وهذا في ظل تراجع الصادرات النفطية.

VI– الخلاصة:

تعتبر الجزائر من بين الدول الريعية التي تعتمد بشكل كبير على النفط سواء في صادراتها أو في تمويل ميزانيتها، وعليه فانّ اقتصادها مرهون بالتقلبات السعرية للبرميل في الأسواق العالمية ، لا سيما أزمة 2014 التي أثرت على التنمية المحلية، لذلك عزمت الحكومة الجزائرية على الخروج من التبعية لقطاع المحروقات وجعل الاقتصاد الجزائري أكثر مرونة و تنوّعا ، وذلك من خلال الاهتمام أكثر بالقطاعات المنتجة الأخرى لما لها من تأثير على مؤشرات التنمية وبناء هيكل اقتصادي جديد مبني على التنويع في الإنتاج الذي يسمح بإحداث الإقلاع الاقتصادي ولا يكون ذلك الاّ بمساهمة مؤسسات القطاع الخاص التي أثبتت مقدرتها على تحدي العراقيل والصعوبات في عزّ أزمة COVID19 نتيجة للإجراءات التحفيزية التي تبنّتها الحكومة الجزائرية سنة 2020 و 2021 حيث ومن خلال الدراسة فان القطاع الخاص يساهم بأكثر من 85%من القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات وبأكثر من 99%من حصيلة المشاريع الاستثمارية موّزعة على مختلف القطاعات المنتجة التي ساهمت في النمو الإيجابي للناتج المحلي الإجمالي سنة 2021 وكذا المنحى الإيجابي لنمو مداخيل الصادرات خارج المحروقات و للحفاظ على " ديمومة هذا الارتفاع" بوتيرة أعلى تجسيدا لسياسة الدولة الجزائرية في تفعيل الإقلاع الاقتصادي تقترح الدراسة ما يلي:

- الاهتمام أكثر بالقطاع الفلاحي باعتباره القطاع الأوّل الذي يوّفر المادة الأولية الخام لبقية القطاعات حيث لا يمكن تحقيق تنوّع اقتصادي ونمو حقيقي بدون مساهمة القطاع الفلاحي في ذلك، سواء لمواجهة الطلب المحلي وإحلال الواردات أو التصدير.
- ضرورة تبّني شروط الانطلاق الاقتصادي والاعتماد أكثر على الاستثمارات الاجتماعية للقطاع الخاص (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) وتحفيزها للاستثمار في القطاعات الأولية.
- ضرورة الاعتماد على التجارب الدولية الناجحة في التنويع والاقلاع الاقتصادي والتي تتماثل وتتقارب خصوصياتها وامكانياتها مع الجزائر لضمان الانطلاق.
- محاربة الفساد وإرساء الشفافية بين المستثمرين الخواص وتوفير البنية التحتية اللازمة لتطور ونمو القطاع الخاص،
- تكثيف الإجراءات والإصلاحات الديناميكية من أجل جزائر مصّدرة.
- الاسراع في فتح فروع للبنوك الجزائرية على المستوى الدولي، الاستمرار في تطوير البنية التحتية للنقل واللوجستيك، إضافة لتحسين إدارة المخاطر.

VII. قائمة المراجع

1. فنك. (16 10, 2021). الاقتصاد في الجزائر.
2. وزارة التجارة وترقية الصادرات. (2021). تاريخ الاسترداد 23 11, 2021، من احصائيات التجارة الخارجية للجزائر2021: https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/activites-ar/759
3. (17 03, 2022). تاريخ الاسترداد 21 10, 2022، من وكالة الأنباء الجزائرية: https://www.aps.dz/ar/economie/123089-
4. (2022). تاريخ الاسترداد 11 02, 2023، من وزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني: https://www.industrie.gov.dz/soutien-invest/
5. (7 1, 2022). تم الاسترداد من الجزيرة: https://www.aljazeera.net/ebusiness/
6. الجمارك الجزائرية. (2022). تاريخ الاسترداد 23 11, 2022، من احصائيات الجمارك للتجارة الخارجية سنة2021: : http:// www.douane.gov.dz
7. وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة. (2022). تاريخ الاسترداد 05 01, 2023، من النشرة الاحصائية : https://www.industrie.gov.dz/wp-content/uploads/documents/bis/BIS
8. أماني غازي جرار. (2018). منظمات الأعمال التنموية. عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
9. باهي موسى، و كمال روابنية. (2016). التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 05(12).
10. بن سانية عبد الرحمن. (2013). الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية. كلية العلومالاقتصادية، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد.
11. حامد عبد الحسين الجيوري. (21 07, 2016). التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية. تاريخ الاسترداد 15 02, 2023، من شبكة النبأ المعلوماتية: https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/7989
12. حكيمة حليمي. (2014). اقتصاد ما بعد النفط في الجزائر، دراسة لإمكانيات التحول من الاقتصاد الريعي الى الاقتصاد الانتاجي". شهادة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية، عنابة: جامعةباجي مختار.
13. صخري محمد. (14 06, 2019). نظريات النمو و التنمية الاقتصادية. الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الاستراتيجية. الجزائر.
14. ضيف أحمد، و أحمد عزوز. (22 11, 2018). واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 14(02).
15. طلحاوي فاطمة الزهراء، و محمد مدياني. (2018). متطلبات تحقيق الانطلاق الاقتصادي،. مجلة الاقتصاد وادارة الأعمال، 02(07).
16. عبد المنعم دفرور، الياس شاهد، و محمد الخطيب. (2017). الاقتصاد الجزائري وضرورة التنويع الاقتصادي في ظل تقلبات اسعار النفط. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية(12).
17. فاتن عبد الأول منشى. (2019). الاستثمارات العربية، كمدخل للتكامل الاقتصادي. PMEC.
18. فرحان عدنان الجوارين. (16 10, 2020). التنويع الاقتصادي. مفهوم ودواعي التنويع الاقتصادي. . بريطانيا.
19. فنك. (16 10, 2021). واقع الشرق الأوسط وشمال افريقيا. الاقتصاد في الجزائر.
20. محمود عبد الفضيل. (2000). العرب والتجربة الآسيوية،الدروس المستفادة. مركز دراسات الوحدةالعربية.
21. نور الدين شارف. (02 03, 2018). فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات. مجلةالإدارة والتنمية للبحوث والدراسات(12).

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

شهرة ورتي ، رياض موساوي (2024)، **التنوّع الهيكلي للاقتصاد الجزائري وآلية تفعيله لإحداث الاقلا ع الاقتصادي –دراسة تحليلية–**، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 09(العدد 01)، الجزائر: جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر ص.ص 140-152.

SCAN ME